Vol. 24, No. 1, Oct , 2023 ISSN: 2090-5890 & 2735-3222

انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية وكيفية مواجهتها

إيناس أبو المجد أمين محمد
مدرس مساعد أصول تربية
كلية التربية- جامعة المنصورة

ملخص

هدفت الدراسة رصد بعض انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية وكيفية مواجهتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها (٢٠٥) من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى كليات التربية بجامعة المنصورة ، وانتهت الدراسة إلى عدة مقترحات للحد من انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية ، منها: اعتماد أساليب القبول علي معيار الكفاءة والجدارة العلمية والشخصية، بما يتناسب مع طبيعة كل مجال دراسي دون النظر إلي الفوارق الطبقية أو الثقافة أو العقائدية، قيام أساليب التعليم وبرامج التقويم علي التنوع والعدالة ومراعاة الفروق الفردية وقدرتها علي بناء شخصيات قادرة علي ممارسة الديمقراطية الصحيحة، اعتماد المناهج علي آمال وطموحات التلاميذ وحاجات البيئة ومطالب التنمية، تطبيق المجانية الكاملة لغير القادرين من المتفوقين، تحديد الرسوم الدراسية وفقا للمستوى الاقتصادي لأسرة الطالب، استخدام نظم الكوبونات التي تقدم للوالدين في تناسب عكسي مع مستويات دخلهم، إعادة النظر في مبدأ توزيع الكتب المدرسية بالمجان للقادرين، زيادة الموارد المالية بفرض ضرائب خاصة على المصانع والشركات لمساعدة الفقراء في التعليم.

Abstract :

The study aimed to monitor some of the repercussions of pluralism in pre-university education on social justice and how to confront it. The study used the descriptive approach. The questionnaire was applied to a sample of (205) faculty members and their assistants in the faculties of education at Mansoura University. The study concluded with several proposals to reduce the repercussions of pluralism. In pre-university education, it is based on social justice, including: the adoption of admission methods on the criterion of academic and personal competence and merit, in a manner commensurate with the nature of each field of study without regard to class, cultural or ideological differences, the basis of educational methods and evaluation programs on diversity and justice and taking into account individual differences and their ability to Building personalities capable of practicing correct democracy, adopting curricula on the hopes and aspirations of students, the needs of the environment and development demands, applying full free fees to those unable to excel, determining tuition fees according to the economic level of the student's family, using coupon systems that are offered to parents in inverse proportion to their income levels, re- Considering the principle of

distributing textbooks free of charge to those who are able, and increasing financial resources by imposing taxes Especially on factories and companies to help the poor with education..

مقدمة:

يحظى التعليم في أي مجتمع من المجتمعات بتقدير كبير، فهو الركيزة الأساسية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيثُ يُسهم في بناء شخصية الإنسان باعتباره كيانًا هامًا في الارتقاء بالمستوى المعرفي للمجتمعات، وذلك لأن الاهتمام بالموارد البشرية في العصر الحالي أصبح مؤشرًا من المؤشرات التنموية لأي مجتمع وبخاصة المجتمعات المتقدمة.

ويمثل الحق في التعليم أول مبادئ العدالة الاجتماعية التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية حيث يُعد الحق في التعليم أحد الأهداف التي تسعى تلك المنظمات إلى تحقيقها مع ضرورة توفير التعليم لكافة أفراد المجتمع، وبذلك فإن الحق في التعليم يقوم على مبدأ "تكافؤ الفرص التعليمية" والذي يؤكد على ضمان توفير فرص متساوية للجميع في التعليم بصرف النظر عن أصولهم الثقافية والعرقية واختلاف خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثَمَّ فإنَّ الحق في المساواة في التعليم داخل المدرسة سوف يؤدي على الأقل إلى تقليل الفجوة بين الأصول الاجتماعية والاقتصادية للطلاب والتوزيع العادل للموارد المادية.

وبذلك يبرز مفهوم العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية كقيمة عظمى من قيم الديمقراطية والحرية والمشاركة (حامد عمار، ٢٠٠٦، ٢).

كما تزداد قضية تحقيق العدالة الاجتماعية تعقيدًا في ظل التوسع في التعليم الخاص والنظر إلى التعليم على أنه سلعة تُباع وتُشترى ويمكن الاستثمار فيه، مما يعني أن القادرين ماديًا وحدهم القادرون على تحمل نفقات التعليم والاستمرار فيه(ياسر السيد، ٢٠١٦، ٣٠٢).

لذا فإن هذه المتغيرات توضح أن العلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية لا تسير في اتجاه واحد، بقدر ما تسير في اتجاهات مختلفة خاصة في ظل مناخ العولمة وخصخصة التعليم حيثُ تبدو هذه العلاقة في شكلها الظاهر علاقة جزء بكل أو خاص بعام؛ بمعنى أن التعليم يُعد أحد الحقوق التي تتضمنها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها والتي تسعى إلى إتاحة هذا الحق في إطار من المساواة العادلة إلا أن هذه العلاقة في جوهرها علاقة تأثير وتأثر متبادلة فلا تتحقق عادلة اجتماعية في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم (أسماء الهادي ، ٢٠١٦، ٥٩٩-٦٠٠).

ومن المظاهر الواضحة لاختلال العدالة التعليمية في مصر ما كشف عنه تقرير التنمية البشرية (٢٠١٠) أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحالة الأسرية هما العنصران الرئيسان للتنبؤ بالإنجاز التعليمي في مصر، حيث يشير التقرير إلى أن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر التي تقع في شريحتي الطبقة الوسطى والعليا من الممكن أن يكون أداؤهم التعليمي أفضل في امتحانات الشهادة العامة، أما أطفال الأسر التي تقع في شريحة الطبقة الفقيرة فإنهم يشكلون (٥,٣%) من المتفوقين في المرحلة الابتدائية، (٣%) في المرحلة الإعدادية، (٠,٥%) في المرحلة الثانوية العامة، أما من حيث نوعية المدارس فإن احتمال أن يكون الطالب متفوقًا يزيد إذا كان الطالب من مدرسة خاصة أو تجريبية (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ٤٦).

ويتضح من ذلك أن نوعية المدرسة دليل على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة الذي هو انعكاس للعدالة الاجتماعية، حيث أن المدارس الخاصة والتجريبية تتطلب نفقات عالية بخلاف المدارس الحكومية ذات المصاريف المحدودة. وبذلك اكتسبت

المدارس الخاصة والتجريبية قاعدة جماهيرية واسعة بين أفراد المجتمع المصري، لما تتميز به إمكانات مادية وخدمات تعليمية لا تتوافر في المدارس الحكومية وخاصة في ظل الانفتاح الثقافي وخصخصة التعليم.

ويشكل التعليم الخاص والأجنبي ومدارس اللغات إهدارًا أساسيًا لديمقراطية التعليم ولمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فديمقراطية التعليم تعني إعطاء كل مواطن حقه في التعليم بغض النظر عن قيود الجنس والنوع والمال والمذهب والعقيدة واللون إلى غير هذا، وغير ذلك من فوارق لا ذنب للفرد فيها(مصطفي محمد، ٢٠١٩، ٤). والتي يعتبر أحد مظاهرها تكافؤ الفرص التعليمية ويشكل ذلك ثنائية في تشكيل وعي المواطن وفي إيجاد نمطين من الحياة ومن الأفراد ولقد استقر في الوجدان أن هناك نمطين من الثقافة، ثقافة العوام وتتولاها المدارس الرسمية، وثقافة الصفوة وتتولاها المدارس الخاصة والأجنبية ومدارس اللغات ولقد أدى ذلك الإقبال المتزايد على مدارس اللغات والمدارس الأجنبية والخاصة وعلى الرغم من وجود ازدواجية في النظام التعليمي إلا أن هذا الأمر كان استجابة طبيعية لوجود طبقتين أساسيتين في المجتمع، الفقراء والمعدمون، والأثرياء ورجال الأعمال والتجارة، وكان لزامًا على النظام التعليمي أن يستجيب للطلب الاجتماعي على هذه النوعية من المدارس (شبل بدران، ٢٠٠٢، ٦٢-٦٥).

ومن خلال ما سبق يتضح غياب العدالة الاجتماعية وفقدان تطبيقها على أرض الواقع، ولقد ظهر ذلك بوضوح في انقسام النظام التعليمي الواحد إلى قسمين: تعليم خاص مرتفع التكاليف لأبناء الفئات ميسورة الحال، وتعليم حكومي منخفض الجودة يحظى به الأغلبية من أبناء الفقراء في ظل مجانية تعليمية شكلية، حيث يعبر ذلك عن غياب أبسط قواعد العدالة الاجتماعية والذي أكدته العديد من الدراسات ومنها دراسة ناهد رمزي(٢٠١٤)ودراسة منار محمد(٢٠١٩)، وعليه نشأت فكرة البحث الحالي والذي أمكن صياغته في التساؤلات الآتية:

١. ما الإطار الفكري لكل من التعددية والعدالة الاجتماعية في التعليم؟
٢. ما أهم انعكاسات التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية؟
٣. ما أبرز المقترحات للحد من انعكاسات التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في محاولة التوصل إلى أبرز المقترحات للحد من انعكاسات التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى عدة أمور؛ منها:

١- تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها؛ حيث إن تعدد نوعية المدارس وجودة الخدمات التعليمية التي تقدمها للطلاب أصبح يشغل بال الكثير من أفراد المجتمع، خاصة فيما يتعلق بمدى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين خريجي تلك المدارس.

٢- كما تتأتى أهمية الدراسة الحالية؛ من أنه يعد استجابة للتوجهات العالمية، وتوصيات المؤتمرات والمنظمات التي تنادي بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة الطلاب أيًا كانت نوعية المدارس الملتحق بها هؤلاء الطلاب.

٣- كما تتأتى أهمية الدراسة الحالية؛ مما يضيفه هذا البحث في سد فجوة في المكتبة التربوية والمعرفية بميدان أصول التربية مما يمثل إثراء للفكر الموجه لعدالة التعليم في بحوث أصول التربية.

مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدارسة على مجموعة من المصطلحات وهي:

- **التعددية في التعليم:**

وعليه تُعرف الدراسة الحالية التعددية في التعليم إجرائيًا على أنها وجود أكثر من نظام تعليمي فرعي حيث يتنوع التعليم ما بين تعليم رسمي وتعليم تجريبي وتعليم خاص داخل النظام التعليمي العام، بحيث يختلف كل نظام فرعي عن الآخر من حيث جودة وكفاءة المباني المدرسية، وتفاوت كثافة الفصول، واختلاف المصروفات الدراسية، والاختلاف في المناهج الدراسية ولغة التعليم، والتفاوت الشديد بين الخدمات التعليمية التي يقدمها كل نظام فرعي مما يؤثر إما بالإيجاب أو السلب على الطلب الاجتماعي على نوعية التعليم المقدم في تلك المدارس.

- **العدالة الاجتماعية:**

وعليه تُعرف الدراسة الحالية العدالة الاجتماعية إجرائيًا بأنها إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة أمام جميع الأفراد بما يحقق تكافؤ الفرص بلا تميز ولا تفرقة، وضمان جودة هذه الفرص من خلال التوزيع العادل للتمويل والخدمات التعليمية بين المدارس وبين شرائح المجتمع المختلفة بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، لكي يحصل كل متعلم على مستوى تعليمي يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم بما يضمن العدالة في مخرجات العملية التعليمية ويحقق ديمقراطية التعليم والعدالة التعليمية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي بطريقته التحليلية، حيث قامت الباحثة بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة التي توضح الشكل الذي يكون عليه التعليم المصري والقيام بتصنيفها، وتحديد العوامل الرابطة بينها وهو ما سيتم تناوله وفقًا لخطوات المنهج المتبع في هذا الأمر، حيث ستقوم بتقديم إطار نظري بعرض للتعددية التعليمية ويصف أبعادها، وإطار تطبيقي تقوم من خلاله بتطبيق أداة الاستبانة بهدف التعرف على انعكاسات العدالة الاجتماعية انعكاسات التعددية في أنماط التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية وكيفية مواجهة تلك الانعكاسات

الدراسات السابقة:

تم عرض بعض الدراسات العربية التي تناولت التعددية في التعليم وانعكاساتها على العدالة الاجتماعية وفق ترتيب زمني معين من الأقدم إلي الأحدث، وذلك على النحو الآتي عرضه:

دراسة **ساندرز (٢٠٠٢) والتي هدفت إلى** التعرف على بعض ايجابيات وسلبيات خصخصة التعليم حتى المرحلة الثانية عشر، وإيضاح الفرق بين خصخصة التعليم والخصخصة في المؤسسات الأخرى كالمؤسسات الصناعية.

قد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. **وقد توصلت الدراسة إلى** عدد من النتائج منها:

١- ضرورة التخلص من المدارس الحكومية والتوسع في المدارس الخاصة لكي يتنافس الطلاب على الالتحاق بتلك المدارس.

٢- وجود فرق بين خصخصة التعليم وخصخصة المؤسسات الصناعية، لأنه لا يمكن وصف التعليم بأنه صناعة تنافسية (تُباع وتشتري) فالصناعات التنافسية لها خصائص لا تنطبق على التعليم.

كما هدفت دراسة إلي **مورا (٢٠٠٥) إلي التعرف** على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم في أمريكا اللاتينية من خلال دراسة حالة لأربع دول مختلفة هى كولومبيا وفنزويلا وشيلي والبرازيل ذلك لأن هناك تقارب بين التعليم العام والخاص في تلك الدول حيث يلتحق حوالي ٢٠% من الطلاب في المرحلة الابتدائية والثانوية بالتعليم الخاص وحوالي ثلث طلاب التعليم الثانوي يلتحقون بالتعليم الجامعي الخاص، **كما هدفت الدراسة إلى** التعرف على جودة الخدمات المقدمة بتلك المدارس.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١- التحاق العديد من الطلاب بالتعليم الخاص لتوافر العديد من المصادر بالتعليم الخاص.

٢- تمويل المؤسسات الخاصة لا يهدف إلى خصخصة التعليم بل على العكس دعم التعليم كما يحدث في التعليم في شيلي.

٣- الأداء التعليمي في أمريكا اللاتينية منخفض وذلك بسبب قصر اليوم الدراسي، عمل المعلم باليوم الدراسي مما يؤثر على أدائه.

وهدفت دراسة سامية أمين سرى صادق (٢٠١٤) إلى التعرف على نوعية الشهادات الثانوية الأجنبية في مصر وتحديد خصائص الآباء والأبناء الملتحقين بهذه المدارس والتعرف على الدوافع التي شجعت الآباء على إلحاق أبنائهم بمثل هذه المدارس والتعرف على النتائج المترتبة على هذا التعليم بالنسبة للمجتمع ولمستقبل الأبناء والخروج بمجموعة من المبادئ العامة التي تسهل على الآباء اتخاذ قرار التغير إلى نظام آخر أو الاستمرار في نظام التعليم الحكومي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الطولي الإنثوجرافي. **وقد توصلت الدراسة إلى** عدد من النتائج منها:

١- فمن الناحية الاجتماعية اجتذبت هذه المدارس فئات لم تكن تعلم عن هذا التعليم ولكنها بدأت تسعى إليه بعد أن نمت أعداد هذه المدارس وأصبح في كل مدرسة خاصة نجد قسمًا أمريكيًّا وقسمًا إنجليزيًّا وبدأت المدارس تنقل أفضل المدرسين من الثانوي العام إلى التعليم الدولي، وبالتالي ينتقل معهم الطلاب الذين لم يكن التعليم الأجنبي ضمن اختياراتهم.

٢- فيما يخص الرقى الاجتماعي فإن هذه الطبقة التي كان أكبر أمانيها أن يلتحق أبناؤها بمدرسة خاصة للغات ثم يلتحقون بجامعات تؤهلهم للارتقاء على السلم الاجتماعي فاستعاضوا عن ذلك بالتحويل إلى التعليم الدولي الذي يحقق نفس النقلة في المستوى الاجتماعي.

٣- بالنسبة للمستوى الأكاديمي فإن أغلب هؤلاء الطلاب ذوو مستوى أكاديمي أقل، وأيضًا من الاختلافات التي يجب الإشارة إليها أن عدد الخريجين الذين يلتحقون بالجامعات الخاصة من هذه الطبقة مقارنة بأعداد الذين يلتحقون بالجامعات الحكومية صار ملحوظا، مما يشير إلى حجم التغيير الحادث في منظومة التعليم الثانوي.

كما هدفت **دراسة أماني عمر محمد سيد مصطفى (٢٠١٨) إلي** استكشاف ومقارنة الواقع الحالي لأهم ملامح الفجوة الرقمية في المدارس المصرية بين مدارس التعليم الثانوي العام والمدارس الدولية، وأوجه الاختلاف والتوافق في تطبيق التكنولوجيا الرقمية في كل منها. **وقد استخدمت الدراسة** المنهج الوصفي والمنهج المقارن للتعرف على ملامح الفجوة الرقمية بين تلك المدارس. **وقد توصلت الدراسة إلى** عدد من النتائج منها:

١- وجود تباين في المستوى المعرفي والأداء العملي بين المدارس العامة والمدارس الدولية لعدم

مواكبة مدارس التعليم العام الثانوي لاتجاهات التطوير المستمر في استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيئة التعليمية وتجهيزات المعامل، وإمكانية النفاذ للموارد الرقمية والانترنت، واستعدادات المدرسة لتطبيق التكنولوجيا والتواصل الرقمي وذلك يعكس عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب في تلك المدارس.

٢- وجود تحديات تواجه التعليم ذات الطبيعة المتغيرة بالإضافة إلى أنها متشابكة ومعقدة، حيث أن التعليم الجيد هو السبيل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إجراءات الدراسة

تمت معالجة الدراسة من خلال المحاور الآتية :

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لكل من التعددية والعدالة الاجتماعية في التعليم .
- **المحور الثانى:** الإطار الميداني
- **المحور الثالث:** أبرز المقترحات للحد منانعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المحاور الثلاثة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لكل من التعددية والعدالة الاجتماعية في التعليم .

١- مفهوم التعددية في التعليم:

تعتبر فجوة التعددية في التعليم المصري إحدى المشكلات المركبة، حيث تتعدد مصادر التعليم والمناهج بين المدارس الحكومية والخاصة والأجنبية والفنية بل أن التعددية تمتد داخل كل نوعية من الأنواع المختلفة بالتعليم المصري (مها محمد، ٢٠٢٠، ١٥٨).

وعليه تم تعريف التعددية التعليمية بأنها تعدد أنظمة التعليم الفرعي داخل النظام التعليمي العام، حيث يوصف التعليم المصري خلال فترة ما قبل الثورة بالتعليم الثنائي ويتكون من مدارس أولية مجانية تؤدى إلى مدارس إعدادية فنية ومدارس ابتدائية بمصروفات تؤدى إلى التعليم الثانوي ومن ثم الجامعة والوظائف العليا في المجتمع، هذا بالإضافة إلى بعض المدارس الأجنبية (علي السيد، ٢٠٠٢، ٢٧٤)، وهذا يؤكد على هرمية مراحل التعليم المصري خلال تلك الفترة وارتباطها بسوق العمل كما يشير إلى وجود تفاوت في الأهداف التعليمية الخاصة بكل مرحله في ضوء فلسفة كل نمط من أنماط التعليم.

وكذلك تعرف بأنها ما يعانيه التعليم من تنوع في مؤسساته وتباين في مؤهلات معلميه، وتفاوت في الإمكانات بين مدارس الريف والحضر، وتعددت الفترات الدراسية، مما ترتب عليه عدم تساوى الفرص التعليمية المتاحة لتلاميذ تلك المرحلة (محمد عطوة، ١٩٨٨، ١٢٦) ويشير التعريف السابق إلى أن الطلاب في الريف لا يحصلون على نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الطلاب في المدن بالرغم من أن المساواة من المبادئ الأساسية في تكافؤ الفرص التعليمية والتي تمثل بدورها أساس من اسس الديمقراطية.

كما تُعرف بأنها وجود أكثر من نظام تعليمي فرعى بمراحل التعليم المصري قبل الجامعي توصف تلك الأنظمة بأنها مختلفة العناصر في مكوناتها (المدخلات- العمليات- المخرجات) نتيجة لتباينها في الإمكانات المادية والبشرية وينتج عنه تباين في إعداد المتعلمين وتنمية مهاراتهم بما لا يفي بمتطلبات واحتياجات سوق العمل مما يؤدى إلى الإخلال بتكافؤ الفرص التعليمية (مها محمد، ٢٠٢٠، ١٦٠) .ويتضح من التعريف السابق أن تعدد أنماط منظومة التعليم المصري الذى بدوره ينعكس على مكوناته من حيث إعداد وتأهيل المعلمين والمناهج الدراسية ونظام الدراسة والأبنية المدرسية وهذا التباين قد يرجع إلى الوضع

الاقتصادي المتاح للمؤسسة التعليمية وهذا من شأنه أن يعمق اللامساواة في التعليم ويؤكد على الاستبعاد الاجتماعي للأفراد من ذوى الدخل الاقتصادي المنخفض والذى يؤدى بدوره إلي الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وحصول كافة المتعلمين على نفس فرص العمل بعد التخرج. وبناء علي ما سبق تعرف التعددية في التعليم بأنها عبارة عن نظام تعليمي يتكون من أكثر من نظام فرعي يتنوع ما بين حكومي وخاص ودولي، ويختلف كل نظام عن الآخر من حيث المدخلات والعلميات والمخرجات.

٢- مفهوم العدالة الاجتماعية:

تُعد العدالة الاجتماعية في الغالب الهدف الذي ينشده جميع شعوب العالم، حيث تهدف إلي إتاحة فرص متكافئة للمواطنين في الحياة والمشاركة في الحصول علي الرعاية الصحية والتعليمية والاقتصادية وذلك من خلال وضع الضوابط الكفيلة لتقليل الفوارق بين الطبقات المختلفة في المجتمع، وبناء علي ذلك فالقطاع التعليمي يشكل أهم القطاعات المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، فالتعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع ، حيث يعتبر الإنفاق العام علي التعليم واحدة من الآليات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية فهذا الإنفاق يؤدى إلي إتاحة الخدمات التعليمية العامة بصورة مجانية أو شبة مجانية للفقراء ومحدودي الدخل لذا لابد من التشديد علي ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في فرص التعليم وحق المواطنين فيها ولتحقيق ذلك لابد من توسيع نطاق فرص التعليم وإتاحتها، مع توفير نوع التعليم المناسب لقدرات المتعلمين (جمال علي، ٢٠١٥، ٦).

هذا وتعد العدالة الاجتماعية أحد المرتكزات الأساسية في السياسة التعليمية لأي مجتمع فهي الضمان الاساسي في إتاحة فرص متساوية لجميع الأفراد داخل المجتمع الواحد باختلاف طبقاتهم الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة للأفراد غير القادرين ماديًا علي مواصلة تعليمهم والاستمرار فيه.

وتختلف التعريفات التي تناولت العدالة الاجتماعية باختلاف وجهات النظر التي تناولت التعريف وعليه تعرف العدالة الاجتماعية في التعليم بالآتي:

يُعرفها مصطفي مختار (٢٠١٥، ٤٢٥-٤٢٦) بأنها " تعني حصول الإنسان علي حقه في التعليم والتربية دون أن يحول بينه وبين هذا عوائق لون أو جنس أو نوع أو امتيازات طبقية أو قدرة مالية أو غير ذلك من معوقات فالعدالة الاجتماعية تشير إلي المساواة في الفرص التعليمية ومن أهم مؤشراتها:

- توفير مكان في المدرسة لكل الطلاب بصرف النظر عن التمايزات الموجودة في اللون أو العرق أو الدين.
- توفير الفرص المتساوية لكل الطلاب في الالتحاق بالمدرسة.
- مراعاة استعدادات الطلاب والفروق الفردية بينهم.

ويُعرفها جمعة سعيد (٢٠٠٩،٦٨) بأنها " إتاحة فرص للالتحاق بالمؤسسات التعليمية دون الارتباط بالمستوي الاجتماعي والاقتصادي، وتقدم الطالب في الدراسة ومساعدة كل فرد في المجتمع علي الاستمرار فيه بما يناسب قدراته واستعداداته دون عقبات ترتبط بالمستوي الاجتماعي والاقتصادي أو باللون أو الجنس أو النوع أو الثقافة أو أي عالم خارج نطاق قدرة الفرد، بما يسهم في وصول الفرد للنتائج التي تؤهله للالتحاق بالتعليم المناسب لقدراته، مع وجود الضمانات والإجراءات القانونية والسياسية والتنفيذية التي تضمن تحقق ذلك .

كما تعرفها فيروز رمضان (٢٠١٥، ٣٩) بأنها " توفير كافة الإمكانيات التي يمكن من خلالها أن يحصل الفرد علي فرصته في التعليم أسوة بغيره ، بما يحقق

تكافؤًا للفرص بلا تحيز أو تفرقة، وهو حق يكفله الدستور المصري والتشريعات المنظمة له فضلًا عن الاتفاقيات الدولية التي تذهب إلي أن العدالة في التعليم لا تتحقق إذا كانت محدودة أو قاصرة علي فئة دون الأخرى، أو إذا كان يقدم لفئة من الأفراد بأسلوب مختلف من حيث الكيف عن فئة اخري .

كما يُعرفها غسان أحمد (٢٠٠٥، ٨) بأنها حق كل فرد في الحصول على التعليم، والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته واحتياجاته الشخصية، مع ضرورة توفير الإمكانيات التي يحصل من خلالها الفرد على حقه في التعليم أسوة بغيره، بمعنى توفير الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة لعملية التعليم الكفء، دون تفرقه بين نوعيات التعليم ومدارسه المختلفة وبين المتعلمين أنفسهم، وأن يتمتع الفرد بالخدمات التعليمية التي توزعها الدولة على أن توزع توزيعًا عادلًا دون تفرقه أو تحيز، بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالنوع (الجنس) أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو المنطقة الجغرافية التي يتنمى إليها.

وبناء علي ما سبق فإن العدالة الاجتماعية في التعليم هي إتاحة فرص تعليمية لكل فئات المجتمع بصرف النظر عن اختلافاتهم الاجتماعية والاقتصادية والعمل إزالة العوائق التي قد تحول دون تحقيق ذلك، مع ضرورة توفير الإمكانيات التي يحصل من خلالها الفرد علي حقه في التعليم أسوة بغيره فالحق في التعليم جزء من حقوق الإنسان التي كفلها دستور جمهورية مصر العربية لجميع المواطنين بلا استثناء.

المحور الثاني: الإطار الميداني

١- بناء أداة البحث:

- تمثلت أداة البحث في استبانة حول انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م ، وجاءت مكونة من محورين؛ الأول: اشتمل على (٢٥) مفردة والثاني سؤال مفتوح لمعرفة آراء أفراد العينة حول أبرز المقترحات **للحد من انعكاسات التعددية في التعليم قبل الجامعي علي العدالة الاجتماعية**، وكانت الإجابة على عبارات المحور في صورة متدرجة وفق مقياس ليكرت الثلاثي (موافق بدرجة كبيرة – موافق بدرجة متوسطة – موافق بدرجة صغيرة)، وللتحقق من مدى صلاحية هذه الاستبانة للتطبيق قامت الباحثة بالآتي:

أ- **حساب صدق الاستبانة:** ويعنى الصدق أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه (عطيفة، ٢٠٠٢، ٢٩٥)، وقد تم حساب صدق الاستبانة بالطرق الآتية:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** لإعطاء مؤشر لصدق الاستبانة تم عرضها على عدد من السادة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجال التربية، وقد بلغ عددهم (١٨) محكمًا، وقد تم تعديل ما اتفق عليه (١٦) من مجموع (١٨) محكماً، أي بما يمثل نسبة اتفاق (٨٨,٩ %) من المحكمين.

- حساب **الصدق الذاتي** للاستبانة، والذى سيتضح أثناء عرض الثبات للاستبانة.

- **مؤشر صدق التكوين الفرضي(الاتساق الداخلي) Construct Validity Indicator:** تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بعد تطبيقها على عينة عشوائية عددها (٣٠) من غير عينة الدراسة.

٢- عينة الدراسة:

قد بلغ حجم عينة الدراسة (٢٠٥) من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى كليات التربية بجامعة المنصورة ، بنسبة (٣٥%) من المجتمع الأصلي.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

المحور الأول : انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية

لمعرفة وجهة نظر أفراد العينة الكلية حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية** ، كانت استجاباتهم كما هى مبينة بالجدول(١) التالي:

جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة حول انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ، والأهمية النسبية وقيمة (كا٢) ومستوى دلالتها

م	العبـــــارة	العينة الكلية (ن= ٢٠٥)						الأهمية النسبية	الترتيب	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة صغيرة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	توفر نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين ماديا.	٨٧	٤٢,٤	١٠١	٤٩,٣	١٧	٨,٣	٧٧,٩٩	٢٣	٥٩,٢٧٨	٠,٠١
٢	قصور الوفاء بالحقوق الدستورية لجميع الطلاب بكافة مراحل التعليم قبل الجامعي.	٩٣	٤٥,٤	٩٧	٤٧,٣	١٥	٧,٣	٧٩,٣٢	١٧	٦٢,٥٥٦	٠,٠١
٣	أصبح التعليم أشبه بسلعة داخل سوق يحكمه قانون العرض والطلب.	١٠٣	٥٠,٢	٨٠	٣٩,٠	٢٢	١٠,٧	٧٩,٩٩	١٣	٥٠,٩٩٥	٠,٠١
٤	تعميق الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعى بين الطلاب.	١٠٥	٥١,٢	٨٢	٤٠,٠	١٨	٨,٨	٨٠,٦٥	٨	٥٩,٤٨٣	٠,٠١
٥	تهديد قيم المساواة والعدالة الاجتماعية.	٨٩	٤٣,٤	٩٢	٤٤,٩	٢٤	١١,٧	٧٧,٣٢	٢٥	٤٣,٢١٠	٠,٠١
٦	تعميق التمايز الذى يفقد التعليم غايته الأساسية وهى إيجاد المجتمع المتعلم المتماسك ثقافيا.	٩٦	٤٦,٨	٩٠	٤٣,٩	١٩	٩,٣	٧٩,٣٢	١٧م	٥٣,٦٨٨	٠,٠١
٧	أصبحت أهمية التعليم تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارًا يحقق عائدًا ماديًا كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات.	١٠٧	٥٢,٢	٦٧	٣٢,٧	٣١	١٥,١	٧٨,٩٩	٢٠	٤٢,٣٠٢	٠,٠١

تابع جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ، والأهمية النسبية وقيمة (كا٢) ومستوى دلالتها

م	العبـــــــارة	العينة الكلية (ن= ٢٠٥)						قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة صغيرة		الأهمية النسبية	الترتيب		
		ك	%	ك	%	ك	%				
٨	تزيد من الصراع القيمي والاجتماعي بين الطلاب.	١٠٨	٥٢,٧	٧٤	٣٦,١	٢٣	١١,٢	٨٠,٣٢	١٠	٥٣,٥٧١	٠,٠١
٩	توفر نوعية من الوسائل التدريسية الحديثة تتسم بالمرونة والتكيف مع متغيرات العصر يستخدمها المعلمون في المدارس الخاصة دون غيرهم من معلمى التعليم الحكومي.	١٠٨	٥٢,٧	٧٣	٣٥,٦	٢٤	١١,٧	٨٠,٣٢	١٠م	٥٢,١٠٧	٠,٠١
١٠	التفاوت في حصول الطلاب على الإمكانات المناسبة لتنمية قدراتهم واستعداداتهم.	٩٤	٤٥,٩	٩٩	٤٨,٣	١٢	٥,٩	٧٩,٩٩	١٣م	٦٩,٨٤٤	٠,٠١
١١	التفاوت في توزيع الخدمات التعليمية بين المديريات والإدارات التعليمية والمدارس بما لا يلبي احتياجات كل منها.	٩٧	٤٧,٣	٩٥	٤٦,٣	١٣	٦,٣	٨٠,٣٢	١٠م	٦٧,٢٣٩	٠,٠١
١٢	اختلاف مستويات خريجي المدارس من حيث المهارات والمعارف والقيم المكتسبة في كل نمط تعليمي.	١٢٠	٥٨,٥	٧٢	٣٥,١	١٣	٦,٣	٨٣,٩٩	٢	٨٤,٠٦٨	٠,٠١
١٣	التمايز في شروط قبول الطلاب الملتحقين في كل نمط من أنماط التعليم المختلفة.	٩٩	٤٨,٣	٨٢	٤٠,٠	٢٤	١١,٧	٧٨,٩٩	٢٠م	٤٥,٢٥٩	٠,٠١
١٤	سلب الخصوصية الثقافية وضعف صلة الأجيال الجديدة بماضيها وتراثها.	٩٨	٤٧,٨	٧٨	٣٨,٠	٢٩	١٤,١	٧٧,٩٩	٢٣م	٣٦,٨٨٨	٠,٠١

تابع جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ، والأهمية النسبية وقيمة (كا٢) ومستوى دلالتها

م	العبـــــــارة	العينة الكلية (ن= ٢٠٥)						الأهمية النسبية	الترتيب	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة صغيرة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
١٥	اخـتلاف فلـسفة أنمـاط التعلـيم المختلفـة، ممـا يـؤثر علـي مـستويات الملتحقـين والمتخـرجين مـن مختلـف هـذه الأنظمة.	٩٩	٤٨,٣	٨٨	٤٢,٩	١٨	٨,٨	٧٩,٩٩	١٣م	٥٦,٤٩٨	٠,٠١
١٦	سيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلا من التعليم لمن يقدر عليه.	١٢٠	٥٨,٥	٦٩	٣٣,٧	١٦	٧,٨	٨٣,٦٥	٣	٧٩,١٥١	٠,٠١
١٧	سـيطرة الطبقـة الغنيـة علـي التعلـيم واسـتخدامه لتـدعيم عمليـات التمـايز الاجتمـاعي وإعادة الانتاج في مستوى ثقافي يخدم مصالحها.	١١٧	٥٧,١	٧١	٣٤,٦	١٧	٨,٣	٨٢,٩٩	٥	٧٣,٣٢٧	٠,٠١
١٨	اخـتلاف نظـم التقـويم والامتحانـات، ممـا يـؤثر علـي مستويات الطلاب الملتحقين في كـل نمـط مـن أنمـاط التعلـيم المختلفة.	١٠٧	٥٢,٢	٨٥	٤١,٥	١٣	٦,٣	٨١,٩٩	٦	٧٠,٧٥١	٠,٠١
١٩	تعميـق الفـوارق التعليميـة بـين الطـلاب، ممـا يـسهم فـي تقليـل التماسك الاجتماعي.	١١٥	٥٦,١	٦٦	٣٢,٢	٢٤	١١,٧	٨١,٣٢	٧	٦٠,٧١٢	٠,٠١
٢٠	التفـاوت الـشديد فـي مـستويات المتخـرجين فـي كـل نمـط مـن أنمـاط التعلـيم المختلفـة، بمـا لا يتناسـب مـع متطلبـات سـوق العمل.	١٠١	٤٩,٣	٨٦	٤٢,٠	١٨	٨,٨	٧٩,٩٩	١٣م	٥٧,٢٥٩	٠,٠١

تابع جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ، والأهمية النسبية وقيمة (كا٢) ومستوى دلالتها

م	العبـــــارة	العينة الكلية (ن= ٢٠٥)						الأهمية النسبية	الترتيب	قيمة كا٢	مستوى الدلالة
		أوافق بدرجة كبيرة		أوافق بدرجة متوسطة		أوافق بدرجة صغيرة					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٢١	تعميق التعددية الثقافية والإمتياز الطبقي بما يؤثر علي التماسك الاجتماعي.	١٠٠	٤٨,٨	٧٦	٣٧,١	٢٩	١٤,١	٧٨,٣٢	٢٢	٣٨,١٧٦	٠,٠١
٢٢	تعميق اللامساواة في التعليم والاستبعاد الاجتماعي، للطلاب من ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض.	١٠٢	٤٩,٨	٨٨	٤٢,٩	١٥	٧,٣	٨٠,٦٥	٨م	٦٣,٨٧٣	٠,٠١
٢٣	التوسع الشديد في بعض انماط التعليم علي حساب أنماط أخري، مما يؤثر علي العدالة الاجتماعية.	١٣٠	٦٣,٤	٦٦	٣٢,٢	٩	٤,٤	٨٩,٣٢	١	٢٠٦,٢٩٨	٠,٠١
٢٤	زيادة الطلب الاجتماعي علي أنماط معينة من التعليم علي حساب أنماط التعليم الآخري.	١١٧	٥٧,١	٧٥	٣٦,٦	١٣	٦,٣	٨٣,٦٥	٣م	٨٠,١١٧	٠,٠١
٢٥	التفاوت في توزيع المخصصات المالية في كل نمط من أنماط التعليم، مما يؤثر علي الخدمات المقدمة في كل نمط للطلاب الملتحقين بها.	١٠٥	٥١,٢	٧٢	٣٥,١	٢٨	١٣,٧	٧٩,٣٢	١٧م	٤٣,٦٧٨	٠,٠١

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح أن:

جاءت استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية** ، علـى أنـه يوجـد فـروق ذات دلالـة إحـصائية فـي العبـارات(١، ٢، ٥، ١٠)لـصالح البـديل **(أوافـق بدرجـة متوسطة)**، بينما في بقية العبارات لصالح البديل **(أوافق بدرجـة كبيـرة)** حيث جاءت قيم كا٢ دالـة إحصائياً عند مستوى دلالة ٠,٠١ ودرجات حرية =٢

أما بالنسبة لترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية لها جاء كما يلي:

- جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي " **التوسع الشديد في بعض أنماط التعليم علي حساب أنماط أخري، مما يؤثر علي العدالة الاجتماعية**" في المرتبة الأولى في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعدديـة فـى التعليـم قبـل الجـامعي علـى العدالـة الاجتماعيـة** ، حيـث بلغـت الأهميـة النـسبية لهـا

(٨٩,٣٢%) ويتفق ذلك مع دراسة سامية أمين (٢٠١٤) إلي أن هذه النزعية من التعليم اجتذب هذه المدارس فئات لم تكن تعلم عن هذا التعليم ولكنها بدأت تسعى إليه بعد أن نمت أعداد هذه المدارس سعيًا إلي تحقيق نوعًا من الرقي الاجتماعي وذلك للالتحاق بجامعات تؤهلهم للارتقاء علي السلم الاجتماعي.

- جاءت العبارة رقم (١٢) وهي" **اختلاف مستويات خريجي المدارس من حيث المهارات والمعارف والقيم المكتسبة في كل نمط تعليمي "** في المرتبة الثانية في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٣,٩٩%) ويتفق ذلك مع دراسة أماني عمر (٢٠١٨) من حيث وجود تباين في المستوى المعرفي والأداء العملي بين المدارس العامة والمدارس الدولية لعدم مواكبة مدارس التعليم العام الثانوي لاتجاهات التطوير المستمر في استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيئة التعليمية وتجهيزات المعامل، وإمكانية النفاذ للموارد الرقمية والانترنت، واستعدادات المدرسة لتطبيق التكنولوجيا والتواصل الرقمي وذلك يعكس عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب في تلك المدارس.

- جاءت العبارتان رقم (١٦) " وهي **سيادة مبدأ أن التعليم لمن يدفع أكثر بدلا من التعليم لمن يقدر عليه."** ورقم(٢٤) وهي **"زيادة الطلب الاجتماعي علي أنماط معينة من التعليم علي حساب أنماط التعليم الآخري."** في المرتبة الثالثة في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٣,٦٥%) ويعزي ذلك إلي غياب تكافؤ الفرص التعليمية بين المتعلمين ولعلي ذلك يتطلب التأكيد علي ما توصلت إليه دراسة غادة محمد (٢٠١٨) من حيث ضرورة القيام بإصدار التشريعات اللازمة لتحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم قبل الجامعي و ضرورة رفع جودة الخدمة التعليمية بالمدارس والاهتمام برفع أداء المعلم وتأهيله والاهتمام بالمباني لكي يتم تحفيز الطلاب على الاستمرار في التعليم وعدم التسرب منه.

- جاءت العبارة رقم (١٧) وهي" **سيطرة الطبقة الغنية علي التعليم واستخدامه لتدعيم عمليات التمايز الاجتماعي وإعادة الانتاج في مستوى ثقافي يخدم مصالحها.، "** في المرتبة الخامسة في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٨٢,٩٩%) ويعزي ذلك إلي غياب ديمقراطية التعليم المتمثلة في التوزيع العادل للخدمات والموارد التعليمية بما يضمن القضاء علي التمايز الاجتماعي بين الطلاب وهذا ما أشارت إليه دراسة مروة عبدالرحمن (٢٠١٩) من حيث ضرورة الإنصاف في توزيع الموارد المتاحة، النهوض بالتعليم الحكومي ليتقارب مع التعليم الخاص، ضرورة مواكبة التوجهات العالمية الداعمة إلي ترسيخ مفهوم الإنصاف في التعليم.

- جاءت العبارة رقم (١٨) " وهي **اختلاف نظم التقويم والامتحانات، مما يؤثر علي مستويات الطلاب الملتحقين في كل نمط من أنماط التعليم المختلفة.** " في المرتبة السادسة في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث

بلغت الأهمية النسبية لها (٨١,٩٩%) ويتفق ذلم مع نتائج التي توصلت إليها دراسة سمر محمد (٢٠١٩) من حيث إعادة النظر في هيكلة النظم التعليمية لتحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم، وذلك في مجالات متعددة مثل المرونة بين أنواع التعليم أفقيًا ورأسيًا في مختلف التخصصات لضمان خريجين ذو مستويات تعليمية متقاربة.

- جاءت العبارتان رقم (٧) " وهي **أصبحت أهمية التعليم تنصب بشكل أكبر على كونه استثمارًا يحقق عائدًا ماديًا كغيره من أشكال الاستثمار في السلع والخدمات،** ورقم(١٣) وهي"**التمايز في شروط قبول الطلاب الملتحقين في كل نمط من أنماط التعليم المختلفة**." في المرتبة العشرين في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٨,٩٩%) وهذا ما أكدت علية دراسة عزة محمد (٢٠١٩) من حيث وجود فجوة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة لصالح المدارس الخاصة، ومن ثم أصبح هناك مدارس للأغنياء وأخرى للفقراء.

- جاءت العبارة رقم (٢١) " وهي **تعميق التعددية الثقافية والامتياز الطبقي بما يؤثر علي التماسك الاجتماعي.،** " في المرتبة الثانية والعشرين في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٨,٣٢%) ويتفق ذلك مع ما أشار إليه عيد (٢٠١٥) من أن واقع التعليم في مصر في الوقت الحاضر يشهد تنوعا في نظم التعليم وهذا التنوع يعكس بالطبع تباعد في مستويات الملتحقين والمتخرجين من مختلف هذه الأنظمة والتي تختلف فيها أيضا طرق ومناهج التحصيل التي تتبعها والتي تؤثر بالتالي علي توجهات الدارسين فيها والتي تنعكس علي حياتهم العملية من خلال التوجهات التي تطرحها المناهج التي يتلقونها في مختلف هذه الأنظمة وهو ما يعكس مقومات تشكيل هويات مختلفة تتأثر وتؤثر في مدي التعرض لبعض الموضوعات مثل دراسة اللغة العربية أو أي نوع من اللغات الاخرى وكذلك مدي تأثره بالثقافات التي يتعرض لها .

- جاءت العبارتان رقم (١) " وهي **توفر نوعية متميزة من التعليم لا يحصل عليها غير القادرين ماديا، "** ورقم(١٤) وهي"**سلب الخصوصية الثقافية وضعف صلة الأجيال الجديدة بماضيها وتراثها**." في المرتبة الثالثة والعشرين في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٧٧,٩٩%) ويشير إبراهيم (٢٠٠٤) إلي أن هذه التعددية في نظم التعليم تنطوي علي بعض المثالب الاجتماعية التى تدعم التعددية الثقافية والامتياز الطبقي بما يهدد وحدة المجتمع وتماسكه وهذا يؤثر بدوره علي اعتبارات الأمن القومي بالإضافة إلي تأثيراتها السلبية علي مدى تحقق أهداف التعليم حيث في ظل هذه التعددية التى يقوم عليها التعليم نجد أن التعليم يفقد قيمته في ظل تعدد أنماط التعليم واختلافها وبخاصة في علاقته بعالم العمل واعداد الطلاب للحياة واكسابهم مهارات حياتية تمكنهم من مواجهة متطلبات حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والانخراط في سوق العمل.

- جاءت العبارة رقم (٥) " وهي **تهديد قيم المساواة والعدالة الاجتماعية ،** " في المرتبة الخامسة والعشرين (الأخيرة) في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية ،** حيث بلغت الأهمية

النسبية لها (٧٧,٣٢%) وهذا ما أكد عليه عمار (١٩٩٢) تشير التعددية إلي خلل في مفهوم العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص في الحياة وهذا الخلل يضعف من عوامل التماسك بين مختلف الشرائح والقوى الاجتماعية وفي هذا الإطار تقع مؤشرات التمايز بين المؤسسات التعليمية ، وشروط القبول فيها، والفرص المتاحة لخريجها في سوق العمل وفي هذا السياق القيمي والمجتمعي تُبرز قضية الثقافة المشتركة، التي تنجم عن التباين والتعدد في انماط المدارس، ومناهج التدريس بين التعليم الرسمي، والخاص ومدارس اللغات والتعليم الأجنبي والتعليم الرسمي والتعليم الديني.

وترى الباحثة أن مجيء العبارة " **التوسع الشديد في بعض أنماط التعليم علي حساب أنماط أخرى، مما يؤثر علي العدالة الاجتماعية**" في المرتبة الأولى في استجابات أفراد الدراسة حول **انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية**، يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رمزي(٢٠١٤) التي توصلت إلى أنه من أبرز مظاهر غياب العدالة الاجتماعية وفقدان تطبيقها على أرض الواقع، انقسام النظام التعليمي الواحد إلى قسمين: تعليم خاص مرتفع التكاليف لأبناء الفئات ميسورة الحال، وتعليم حكومي منخفض الجودة يحظى به الأغلبية من أبناء الفقراء فى ظل مجانية تعليمية شكليه، حيث يعبر ذلك عن غياب أبسط قواعد العدالة الاجتماعية

كما تتفق مع دراسة بغدادي(٢٠١٦) والتى ارأت أن المشكلة الحقيقية فى التعليم المصري، ترجع إلى الخلل فى تكافؤ الفرص التعليمية، وعودة مظاهر الطبقية من جديد إلى نظام التعليم، وسوء الخدمات التعليمية، وظهور التمييز فى نظام التعليم، وتحوله إلى تعليم أبناء الفقراء فى أماكن ومدارس متواضعة وتعليم أبناء الأغنياء فى مدارس متميزة، كما يرى البعض أن المكاسب التى حققها الشعب المصري فى مجال التعليم على مستوى المساواة فى التعليم بلا شك تتعرض للتراجع والفقدان فى مختلف جوانبها

المحور الثالث: أبرز المقترحات للحد من انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية

باستقصاء آراء عينة الدراسة من خلال سؤال مفتوح حول مقترحاتهم **للحد من انعكاسات التعددية فى التعليم قبل الجامعي على العدالة الاجتماعية** ، كانت استجاباتهم على النحو التالي:

- اعتماد أساليب القبول علي معيار الكفاءة والجدارة العلمية والشخصية، بما يتناسب مع طبيعة كل مجال دراسي دون النظر إلي الفوارق الطبقية أو الثقافة أو العقائدية.
- قيام أساليب التعليم وبرامج التقويم علي التنوع والعدالة ومراعاة الفروق الفردية وقدرتها علي بناء شخصيات قادرة علي ممارسة الديمقراطية الصحيحة.
- اعتماد المناهج علي آمال وطموحات التلاميذ وحاجات البيئة ومطالب التنمية.
- تطبيق المجانية الكاملة لغير القادرين من المتفوقين.
- تحديد الرسوم الدراسية وفقا للمستوى الاقتصادي لأسرة الطالب.
- استخدام نظم الكوبونات التي تقدم للوالدين في تناسب عكسي مع مستويات دخلهم.
- إعادة النظر في مبدأ توزيع الكتب المدرسية بالمجان للقادرين.
- زيادة الموارد المالية بفرض ضرائب خاصة على المصانع والشركات لمساعدة الفقراء في التعليم.

- إنشاء صندوق لتمويل التعليم في كل محافظة بحيث يكون إنفاقه على غير القادرين.
- توجيه المساعدات والمعونات والهبات الأجنبية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم للمدارس الأكثر احتياجا.
- توزيع ميزانيات التعليم بشكل يتناسب طردياً مع عدد الطلاب المقيدين به في كل محافظة.
- تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية. توفير خدمات تعليمية متميزة وبخاصة في المناطق الأكثر احتياجا.
- التوازن في توزيع الكفاءات من المعلمين بين المدارس في الريف والحضر.
- العمل علي تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة التعليمية.
- الحرص علي تطوير نظم التقويم والامتحانات وربطها باحتياجات سوق العمل.
- اختيار مديري المدارس وفقا لمبدأ الكفاءة وليست الأقدمية المطلقة.
- القضاء علي التفاوت بين مختلف المحافظات في الحصول علي الخدمات التعليمية.
- الصيانة المستمرة لبعض الأبنية التعليمية القديمة وتوفير الشروط الصحية لها .
- الاستعانة بنظام الخرائط المدرسية لحل مشكلة نقص الخدمات التعليمية بالمدارس.
- توفير المعلمين المتميزين مهنيًا للتعامل مع الطلاب بمختلف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
- زيادة المخصصات المالية للإنفاق علي التعليم، لتحسين المخرجات التعليمية.
- الاستفادة من مراكز الاحصاء والمعلومات بكل محافظة للتعرف علي المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة وتوزيع الخدمات والمساعدات التعليمية وفقًا لذلك.
- تصميم المبنى الدراسي متعدد الأغراض وتوظيف العائد من الاستثمار فيه للطلاب ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض.
- توفير آليات مناسبة لإتاحة الفرص للطالب للتعلم إلى أقصى ما تسمح به قدراته واستعداداته.
- توحيد جهة الإشراف والمتابعة لجميع مدارس التعليم قبل الجامعي.

المراجع

أولًا: المراجع العربية

١. أسماء الهادي إبراهيم عبد الحي(٢٠١٦). " التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم: دراسة تحليلية" **مجلة التربية**، كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٧، المجلد٤

٢. أماني عمر محمد سيد مصطفي (٢٠١٨). الفجوة الرقمية في المدارس المصرية دراسة مقارنة بين مدارس التعليم العام والمدارس الدولية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

٣. جمال علي الدهشان (٢٠١٥)، رؤية مقترحة لتطوير نظام القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم " ورقة عمل"، **المؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) " التعليم والعدالة والاجتماعية"** سوهاج ٢٥ و ٢٦ ابريل ٢٠١٥، مجلة الثقافة والتنمية، العدد ٩١

٤. جمعة سعيد تهامي (٢٠٠٩). دراسة تقويمية لمدي تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم

الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة بني سويف

٥. حامد عمار (٢٠٠٦). من تقديمه لكتاب محسن خضر: **آفاق تربوية متجددة من فجوات العدالة في التعليم** ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٦. سامية أمين سري صادق(٢٠١٤). اختيارات الآباء للمدارس الثانوية الدولية بمصر وعلاقتها برؤيتهم لمستقبل الآبناء " دراسة تتبعية" ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة

٧. سعيد إسماعيل علي (٢٠٠٤). الإزدواج التعليمي وأثره في تكوين الشخصية مؤتمر إصلاح التعليم في مصر مكتبة الاسكندرية منتدي الإصلاح العربي ٨-١٠ ديسمبر.

٨. سوهير عبدالعال عبد القادر الطويل (٢٠١٧). " واقع التعليم المصرى ومشكلاته ومدى توافر العدالة الاجتماعية: دراسة تحليلية " **مجلة كلية الآداب**، جامعة سوهاج، العدد ٤٣، المجلد١

٩. شبل بدران (٢٠٠٢). **تكافؤ الفرص في نظام التعليم** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية.

١٠. علي السيد محمد الشخيبي (٢٠٠٢) . **علم اجتماع التربية المعاصر (تطوره – منهجيته- تكافؤ الفرص التعليمية)**، دار الفكر العربي، القاهرة

١١. علياء عمر كامل إبراهيم (٢٠٠٩). التعددية في التعليم بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي وأثرها على تكافؤ الفرص التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٥ ، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

١٢. غسان أحمد الخلف(٢٠٠٥). السياسة التعليمية فى مصر منذ التسعينات دراسة تحليلية فى ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

١٣. فيروز رمضان عبدالباري الوكيل (٢٠١٥). متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، كلية التربية ، جامعة طنطا.

١٤. محمد إبراهيم عطوة مجاهد (١٩٨٨). تأثيرات التعددية في التعليم بالحلقة الاولي من التعليم الأساسي علي مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية دراسة ميدانية، **مجلة كلية التربية بدمياط** ،العدد ٣١

١٥. محمود عمر أحمد عيد و حسنية حسيب، عبدالرحمن (٢٠١٥). بعض مشكلات التعليم الثانوي الفني الصناعي بمحافظة الفيوم وكيفية التغلب عليها في ضوء خبرات بعض الدول : التحليل البيئي مدخلا، **دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، العدد ٣، مجلد ٢١

١٦. مصطفى محمد أحمد رجب(٢٠١٩). " بعض الآثار السلبية لتطبيق مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج" المجلة التربوية، **كلية التربية جامعة سوهاج**، العدد ٦٦

١٧. مصطفي مختار الوكيل (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية مخرجا لمشكلات رياض الأطفال " ورقة بحثية"، **المؤتمر العلمي العربي التاسع (الدولي السادس) " التعليم والعدالة والاجتماعية" سوهاج ٢٥ و ٢٦ ابريل ٢٠١٥**، مجلة الثقافة والتنمية، العدد ٩١

١٨. منار محمد إسماعيل بغدادي (٢٠١٩)" التعليم كمرتكز لتحقيق العدالة الاجتماعية في المناطق الأكثر فقرًا في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، **كلية التربية جامعة عين شمس**، العدد١، المجلد٤٣

١٩. منال أبوالفتوح قاسم عويضه (٢٠١٩). " رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر"، المجلة التربوية، **كلية التربية جامعة سوهاج**، العدد ٥٩

٢٠. منظمة الأمم المتحدة: **تقرير عن التنمية البشرية بعنوان شباب مصر بناة مستقبلنا** (البرنامج الإنمائي ومعهد التخطيط القومي بمصر، ٢٠١٠) متاح على:

https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/librar/huma_development/egypt-human-development-report-2010.html

٢١. مها محمد عبدالقادر (٢٠٢٠). **رؤي مستقبلية لمواجهة الفجوات المتوقعة في التعليم المصري (التحديات- التجارب- الفجوات – سيناريوهات المواجهة)**، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية.

٢٢. ناهد رمزي (٢٠١٤). " دور التعليم ما قبل الجامعي في تنمية بعض قدرات الطالب العلمية معاصر/ فكر ناقد/ قدرة إبداعية/ تخطيط للمستقبل"، **المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية**، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المجلد٥

٢٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(٢٠١٨). استراتيجية التنمية المستدامة – مصر ٢٠٣٠ متاح على:

https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/publication/sustainable-development-strategy-sds-egypt-vision-2030

٢٤. ياسر السيد إبراهيم النجار (٢٠١٦). " التعليم الجامعي المتميز ومبدأ العدالة الاجتماعية دراسة ميدانية مقارنة" **حوليات آداب عين شمس**، كلية الآداب جامعة عين شمس، المجلد٤٤

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Nicholas M . saners" Would privatization of k-12 schooling lead to competition and thereby improve Education? An Industrial organization Analysis", Educaion police, vol 16, may (2002) Available at:**https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0895904802016002002**
2. Mora Jose-Gines" Public- private partnership in latin America: Areview Based on four case studies", prepared for the conference: “ Mobilizing the private sector for public Education”,Co- Sponsord by the world bank,Kennedy school of Government, Harvard university,October5-6 2005Available at:**https://www.innovations.harvard.edu/public-private-partnerships-latin-america-review-based-four-case-studies**